مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 14 / العـــدد: 01 (2024)، ص 683-692

نظريّة العقل النّحوي عند حسن خميس الملخ

The Mental Grammar Theory Insights From Hassan Khamis-El-Mallkh

ياسر أغا*

المركز الجامعي أحمد صالحي (الجزائر)

agha.yasser@cuniv-naama.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/23 تاريخ القبول: 2024/05/10

ملخص:

نحاول في هذا البحث تقديم قراءة وصفيّة تحليليّة لنظريّة العقل النّحوي لصاحبها العالم اللّغوي حسن خميس الملخ، نسلّط الضّوء فيها على التّعريف بهذا العقل العربيّ الخالص، المبدع في مجاله والعبقريّ في تفكيره حول اللّغة ومسائلها، تنظيرًا وتقعيدا وتأمّلا واستخلاصا لأهمّ مكوّناتها، من خلال معرفة نحويّة مبنيّة على جملة من الآليات المنهجيّة والعلميّة الدقيقة والصارمة، سعينا من خلالها إلى رصد عناصرها المرجعيّة ومسالك اشتغالها، إضافة إلى الوقوف على أصول التّفكير عند هذا العقل، ومكامن قصوره أثناء تحليله للظّاهرة اللّغوية وتعامله المعرفي مع الأحكام النحويّة بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: العقل النّحوي، القوانين اللّغوية، المصطلحات التأسيسيّة، أصول التّفكير النّحوي.

Abstract:

This research provides a descriptive and analytical reading of the Mental Grammar Théory Insights From Hassan Khamis-El-Mallkh. We present a definition of the creative Arab mind and its thinking about language, in its theoretical and applied issues, and how to set rules for it, through the grammatical data of this mind and how to process it according to a scientific methodology. In this research, we have dealt with the principles of Grammatical thinking comes from this mind during its analysis of linguistic phenomena and the formulation of general rulings.

Keywords: The Mental Grammar, Linguistic rules, Founding terms, Rules of grammatical thought.

* ياسر أغا

1. مقدّمة:

إنّ قراءةَ التراث النّحوي ومُحاولة البحث في مضامينه تُعدّ عمليّة معرفيّة واعية، تقتضي وُجودَ آليات وطرائق تحليل، تسعى من خلالها إتاحة قراءة موضوعيّة وفق منهج علميّ، يُحاول الإجابة عن تساؤلات مطروحة، حيث يُفكّك فرضياتها ويُناقش قضاياها من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، وهذا المطلب الرّئيس لا يتأتّى إلّا من خلال المعرفة الدّقيقة للخصوصيّة المعرفيّة الّتي أنتجت مقولاته، وأَوْجدت منظومته المفاهيمية وفق نسقٍ فكري معيّن. كما يتعيّن على فاعل القراءة أن يختار المقاربة الملائمة الّتي تُناسب المدوّنة المستهدفة، وذلك لتحقيقِ مبدأ الاقتصاد والانسجام في هذه الدّراسة، والّتي بدورها تستجيب لمنطق المنهج العلمي، وإذا كانت المدوّنة المستهدفة هي المقولات اللّغوية لِطبقة من أعلامِ العربيّة مثل النّحاة، كونهم يحتلّون مكانة لغوية سامقة يكاد لا ينازعهم فيها منازعٌ، نظرا لما عُرِفَ عنهم من حذاقة وصرامة علميّة ، وعبقريّةٍ تأمّلية في المسائل اللّغوية، فإنّ ركائز مثل هذه القراءة التأصيليّة هُنا ستتحدّد وفق معيار المادّة والموضوع، من أجل تحقيق وصف علميّ منهجيّ صريح، يحاول الوقوف عند حقائق المسائل الّتي أثارها هذا العقل النّحوي، ولا شكّ أنّ هذه المساءلة تتطلّب بيانَ أسس تشكّل منظومة معرفية مُتّزنة أسهمت في بناء هذا الصرح العلمي (العقل النّحوي) لرصد سبق معرفيّ علمي ، إذ لا بُدّ لها أن تقيم خُطاطة معرفيّة ذات بعد منهجيّ للإعراب عن مظهر من مظاهر الوعي، وذلك للكشف عن البِنيات المحرّكة لهذه الذّات العربيّة المنتجة.

وعلى هذا الأساس نطرح هذه التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالعقل النّحوي؟
- وما مكوّناته وأدواته المنهجيّة، وما هي أبعاده العلميّة والمعرفيّة؟
- وما هي مميّزاته ومظاهر قصوره؟

2. رأيٌ منهجيّ في نشأة النّحو وأوّلية وضعه:

إنّ المتأمّل في المصادر الّتي أرّخَت للنّحو العربي، والمتَفَحّص في نصوصها الّتي تتعلّق بنشأةِ النّحو وأسْبابه، تجْعلُ من الدّارس والباحث في هذا المجال يَقِفُ أمامَ قضِيّةٍ جدليّة مُتَناقِضَة في سَرْدِ مَرْويّاتها، إذْ تَعرضُ لمجموعةٍ مِنَ الأقْوال المختلفة والّتي تُلْصِقُ الأمْرَ ببوادِرَ أو انْدِفاعاتٍ فَرْدِية ؛ فهي تختلفُ في تخصيصِ أوّل من رَسَم النّحو فَمِن قائلٍ إنّ أبا الأسْوَد الدّؤلي هو أوّل واضعٍ لأسُسِ العَربيَةِ، ورِوايةٌ أخرى تُسْنِدُ أوّليّة وَضْعِ النّحو العربي إلى نَصْر بنِ عاصمٍ اللّيثي، وروايةٌ ثالثة تذكرُ أنّ عبْدَ الرّحمن بن هُرْمُز، كانَ هُوَ الآخر مَنْ أرْسى مبادئ العربية ، فورود أكثرَ مِنْ روايةٍ تؤرّخ لوَضْعِ النّحو مِنَ المنْطقيّ جدّا أن نجِدَ أسْبابَ وضْعِهِ هي الأخرى في بعضِ جوانِبها المبْهَمَةِ تضطربُ مِنْ نصٍ لآخر، فأحْيانًا نجدها تتّصل بمناسَباتٍ فرديّةٍ محدودَةٍ يغلِبُ عليهَا طابعُ التّخلّف أحيانًا، فهي مرّةً بإشارةِ الإمام عليّ إلى أبي الأسْوَد في أمرِ فسادِ العَربية بسبب اختِلاطِ العَرب بالأعاجِم ويُمثّل هذا القَوْل

أقْوى الأقوال عند كثير من الباحثين، وأخرى سماع أبي الأسْود لِمَن قرأ آيةً، لَحَنَ في إعْرابِها وسَمع ابْنَتَهُ وهي تُخلِطُ بَيْنَ أسلوبَي الاسْتِفهامِ والتّعجّب، ولعلّ المَنْهَجَ الذّي نأخذ به ونراهُ عَيْنَ الصّواب، وقد سلك اتجاهه الدّكتور زهير غازي، ألا وهو الاعتمادُ على نَوْعَيْنِ مِنَ القرائن هما:

1- الوقائع التّاريخية والأقوال المروية بعد التفحّص من صحّتها والتّدقيق فيها وتحليلها تحليلاً موضوعِيًّا.

2- العقل وما يهدي إليه مِن فرضِيات ونتائجَ تعتمد على وثائقَ تُساعِدُ الدّارِس للوُصولِ إلى القطعِ في الأمرِ، أو ما يُقرّبُ مِنَ القطعِ في الوُضوحِ ،لهذِهِ المرحَلَةِ الّتي مهّدَت لنشأةِ النّحو، حتى لا تَبْقى غامِضَةً مَحُوطَةً بالظلام .

3. مفهوم العقل النّحوي:

العقل النّحوي هو مصطلح استعمله الدّكتور حسن خميس الملخ[1]، واشتغل عليه بوصفهِ آلية منهجيّة لدراسة تفكيكيّة في مسائل الخلاف النّحوي، وهو يُمثّل " مجموعة التصوّرات النظريّة وتطبيقاتها الأدائيّة المؤدّية إلى السّلامة اللّغوية في اللّغة العربيّة، إفرادا على مستوى البِنية وتركيبا على مستوى الجملة والعبارة والأسلوب، ونُطقا على مستوى الأداء اللّفظي "[2]، فهذه التصوّرات تمثّل الإطار المعرفيّ العام إذ تُشكّل عناصر مَرجعية ذات بعد نظريّ يشتغل عليها العقل النّحوي في فهم الظّاهرة اللّغوية في مستواها النّحوي، يدرك خلالها أنماط صياغتها ومسالك اشتغالها، لضبط تصوّر منهجيّ في تحليل المسألة اللّغوية نحويّا، عبر أدوات محدّدة تتحكّم فيها أوّلا العبارات الواصفة بوصفها آلة تحدّد تراكيب اللّغة الطّبيعية تتمثّلها مجموعة مِنَ المصطلحات والمفاهيم والقواعد، مُتضمّنة منطقيّا حَدّا مقبولاً مِنَ المعايير النظريّة والمنهجيّة في تشخيص الظّاهرة اللّغوية، بكيفية علميّة تجعلها صالحةً لنقل التصوّر النّحوي في منزلته التقييمية الصّالحة للقبول أو الرّفض وهُنا ما يحدث ما يسمّى عادة بـ: (الخِلاف النّحوي) بوصفه استعراضا لمقاييس علمية (أدلّة نقلية وعقلية) في تقييم وتقريب الظّاهرة اللّغوية، جوهرها حجيّة الدليل ومدى قوّته.

فالعقل النّحوي بهذا المفهوم يُعدّ من أدوات إنتاج المعرفة عبر أدواته الخاصّة في تعامله مع الظّواهر اللّغوية، ولأنّه شكّل مُنعطفا ثقافيا وعلميّا في حياة الحضارة العربيّة، في قوميّته وعلميّته وبعده الحضاري الّذي انطلق منه ألا وهو حفظ لسانِ حضارة القُرآن دون إغفال مقاصده المنهجيّة في تعامله مع اللّغة بوصفها أداة للتّواصل.

4. مميّزات العقل النّحوي:

يرى الدّكتور حسن الملخ أنّ العقل النّحوي للعربية سليمٌ بدلالة المنظومة النّحوية الموروثة، لكنّه في أزمة غير مُعطّلة له، تظهر في الخلافات النّحوية والصّرفية والأدائية والتّنظيرية، مع تاريخ طويل ممتدّ من ممارسات شاعت وانتشرت وإن كان بعضها لا يَمُتُّ لسلامة العقل النحويّ بصلة، لكنّها قد تكون حافزا يساعد في تنشيط العقل النّحوي لتحديث خطابه المعرفيّ كمسائل الخلاف النحويّ، في أحد وجوهها الإيجابية عندما تُعلن عن نفسها بصيغة خلافٍ على جواز أمر، أو تعليله، أو البحث عن عامله أو مستنده من السماع أو غيره[3] ولعلّ أهمّ ما تميّز

به العقل النّحوي في تاريخ الحضارة العربيّة، تلك الأسس التّفكيرية المشتركة الّتي تضبطها مجموعة من الإجراءات العلميّة، المختزلة في استنباط الأحكام النّحوية والاستدلال لها، وتعليلها مع وقوع بعض الخلافات في التعامل مع الظّاهرة الواحدة (الحُكم العام حول المسألة النّحوية) وهذه الإجراءات إنّما تنظر في مسلك التّفكير الّذي وصل إلى استنباط هذا الحُكم لا التقيّد عند المسألة التركيبيّة للظّاهرة اللّغوية، وإن كان يعدّ مرحلة من مراحل التّفكير، بل العمل هنا منوط بالتّفكير العقلي المبني على مقدّمات علميّة ومُنْهَجَة، تصل في الأخير إلى إقرار حكم له من الأدلّة ما يؤهّله إلى هذا المِسلك الاشتغالي.

فميزة العقل النّحوي العربيّ هنا تتمثّل في مجموعة تصوّرات نظريّة تُؤدّي إلى تطبيقات أدائية عبر مجموعة من القوانين، وهذه المنظومة للعقل تحتاج عادةً إلى منظومة اصطلاحية متّفق عليها في ذاتها، ودلالتها وطريقة تطبيقها، والعمل بمقتضاها في التصوّرات والتّطبيقات، وتحتاج إلى قوانين إجرائية مأخوذ بها، وتقنيات برهنة متّفق عليها في ذاتها، وقابلة للاختلاف في الاختيار بينها حسب الاجتهاد، وهي بهذا التصوّر تعدّ دستورا ينبثق عنه إجراءات التّقنين مثل السّماع والقياس والعامل والعلّة. وهذه الميزة تُحيلنا إلى التّعامل المنهجي الّذي استعان به العقل النّحوي العربي مع المدوّنة اللّغوية في تقعيده للمسائل ووضع الأحكام، حيث رسم لنفسه خارطة طريق يسير وفقها ليصل إلى مُبتغاه وراء هذه العمليّة، الّتي نصفها بالعمل الحضاري الضّخم الّذي انمازَ به العقل النحويّ، وكانت أوّل محطّة انطلق منها أن حدّد لنفسه مجموعةً مِنَ القبائل العربيّة المشهود لها بالفصاحة، الّتي يُحتجّ بِلُغتها (قَيْس-تميم-أسْد-هُذيل-بعض طيء-بعض كنانة) ليجمعَ العربيّة الفصيحة وينتشلها من براثين الفساد اللّساني الموجع؛ وأعني بذلك ظاهرة اللّحن الّتي تفشّت وسط المجتمع العربي آنذاك، وهذا التّحديد يُعدّ معيارا أُخِذت به اللّغة عن الأعراب الفُصحاء الّذين خَلُصَت عروبتهم وسَلِمت ألسنتهم من اللّحن، وشرط هذه اللّغة في دستور العقل النّحوي أن تكون فطريّة غير مُتعلّمة ولا متكلّفة، يتكلّمها العربيّ باسترسال دون أن يفكّر في قواعدها، ومعاييرها الّتي يتقيّد بها مستعملها أثناء التّخاطب بها، ولهذا وضعوا شرطا أطلقوا عليه صفة من تُرتضى وتوثَق عربيّتُه، ومهمّة النّحوي في هذا المقام أن يكون دقيق الملاحظة ثاقب النّظرة، يبدأ عمله بتأمّلات وينتهي به إلى الكشف عن القواعد الّتي تتحكّم في أنظمة هذه اللّغة، حتّى ينفذ إلى ما وراء الظّاهرة الصّوتية ويقف على الحقيقة المستترة فيها، وهنا تكمن المهمّة الحقيقيّة للعقل النّحوي وهو يتحرّى هذا الرّصيد اللّغوي حرصا منه على سلامة التلقّي، ورغم هذه العمليّة الدّقيقة إلّا أنّ العقل النحويّ وهو يجمع هذه اللّغة الفصيحة كان لا يهنأ له بال، حتى يتوثّق من جهة أخرى، وكان يلجأ حينها إلى طريقة مُخترعة عُرفت بالاختبار اللّغوي وهي مجموعة أسئلة متضمّنة أساليب مفخّخة يُمْتَحَنُ بها الأعرابيّ في سليقته، ليعْلَمَ بعدها النّحوي سلامة فصاحته من فسادها، ليدوّن ما سمعه من كلام وهو مطمئنّ البال، لأنّها مادّة خامّ يستعين بها في طرائق استدلالهم أثناء استنباطه للقوانين في هذه اللّغة المِحكيّة، وإضافةً إلى هذا الجُهد المعتبر لم يقف النحويّ في هذه المحطّة عند هذا الحدّ فحسب، بل صنّف هذه المادّة اللّغوية الخامّ (مصادر السّماع المعروفة: القرآن الكريم- الحديث النّبوي الشّريف- وكلام العرب شعرا ونثرا) وجعل لكلّ صنف منها قوانين باعتبار طبيعة الاستقراء، للأخذ بها وإلّا بقيت حبيسة الرّوايات ضعيفة الحجّية في إقرار الحُكم،

ونسوق مثالا في ذلك شروطه الّتي أقامها في الأخذ بالقراءة القُرآنية الصّحيحة بأن يكون سندها صحيحا إلى الرّسول صلى الله عليه وسلّم، وأن توافق رسم المصحف العثماني، وكذا موافقتها لوجه من أوجه العربيّة وما يجري في مجراها نُطقا وإعرابا وبناءً إفراداً أو تركيبا، ومن مميّزات العقل النّحوي أيضا تفعيله لمسالك الاستدلال العقليّ الّتي تمثّل سمة حضارية في جانبها العلميّ، أثناء سبر وكشف حقيقة الظّواهر اللّغوية، وحقيقة هذه المسالك أنّها مُستقاة من بيئة الفقهاء؛ وهو أسلوب عربيّ إسلاميّ يقوم على التّحليل والبرهان، عمل فيه العقل النّحوي على نوع من المحاكمات الّتي تسعى إلى استنباط الحُكم أو تصحيحه، وهذا الضّرب إنّما هو جزء من نظام ثقافيّ يقف عند كنه الظّواهر (اللّغوية) ليُعَلّلَ أحكامها؛ من خلال تفسير الظاهرة اللّغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح الأسباب الّتي جعلتها على ما هي عليه، وأحيانا يصل الأمر إلى محاكمات ذهنية صِرفة، ويفسّر أدلّتها بأسلوب مختلف سعيا منه للوقوف على الغاية الأصل ، وكذا إبداعه في نظريّة انفردَ بها أطلق عليها اسم (العامل) وهي تُعدّ من أهمّ ما أفرزه العقل العربي في سياق خطابه المعرفي والثقافي آنذاك من خلال تساؤلاته وطروحاته حول القوانين العامّة الّتي تتحكّم في الظاهرة اللّغوية، بوصفِ اللّغة ظاهرة كونيّة ذات تجليّات مُتعالية، إضافة إلى كونها مُرتبطة بأهمّ ظاهرة عرفها العرب ألا وهي ميزة الإعراب " فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللّفظية في التركيبِ وما ينجمُ عن هذه العلاقاتِ من ظواهر صوتيّة على أواخر الكلمات المُعرَبة"[4]، فهي المُعوّل عليها في التّحليل الإعرابي وعليها تُدار أكثر مسائل النحو، وأغلبُ الظنّ أنّ المُنظّر لها هُوَ الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت:170) حيث اتّسعت مقولات العامل على يدّه بعدَ نظرات شيوخه الأوائل في طبقته، أبو إسحاق الحضرميّ (ت:117) وعيسى بن عمرو(ت:149)، ويكفي أن تعود إلى كتاب تلميذه النّجيب سيبويهِ ليتبيّن لك ذلك، مثل نصّه الّذي يقول فيه: " وإنّما ذكرتُ لكَ ثمانية مجَارٍ لأفرّق بينَ ما يدخله ضرب من هذه الأربعةِ لما يُحدث فيه العاملُ، وليس شيء منها إلّا وهُوَ يزول عنه، وبين ما يُبنى عليهِ الحرفُ بناءً لا يزولُ عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيهِ مِنَ العوامِلِ الّتي لكلّ عامل منها ضربٌ مِنَ اللّفظِ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب"[5]، فهذا النّص وغيرها مِن النّصوص الّتي نقلها ورواها سيبويهِ عن شيخهِ الخليل، يُثبتُ أنّ أكثر العوامل قالَ بها الخليلُ كتمام الاسمِ والحروف المُشبّهة بالفعلِ، والحروف المُشبّهةِ بليسَ وغيرها كثير، وأكثر المفاهيم المُتعلّقة بها كالإلغاء والتعليقِ، والإجراء على المَوْضع والاشتغال والعطف على التوهّم ونحو ذلك، إنّما هي من أفكار الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث كان يتوغّل في استعمال هذه النظرية، ويتوسّعُ في مسالكها، إلى أن تهيّأ له الوضع فجعلها نظرية ناضجة، فأرسى قواعدها وطرائقها ومدّ أصولها، وجعلها أداةً منهجيّة في التحليل الإعرابي[6]، ولهذا يُمثّل "الانتقال بينَ أطوار المعرفة اللغوية وُصولاً إلى حقيقتها العلمية، بوصفها ظاهرة لها كلّ مميّزات الوُجود الموضوعي الّذي لا ينغلقُ منه شيء على سؤال العقل"[7] (النحويّ خصوصا) يستحيل عليها أن تتأسّس في شكل نهائيّ دُون أن تمُرّ بحلقات من الاشتغال المعرفيّ، ومن مظاهر تميّزه أيضا وهي تُعدّ مَحْمَدَةً له في نظر الدّكتور حسن خميس الملخ (عنادُه العلميّ) إذا كان للرّأي علّة جديدة تجعل هذا العقل منتجا للمعرفة كأن يضيف إلى كلّ علّة علّة ويناقش كلّ علّة فيزداد الوزن التّعليليّ التفسيريّ في النّحو من غير أن يزداد وزن القواعد والقوانين ، ذلك أنّ التحرّر من سلطة الإلزام باختيار

الرّأي لا يعدو أن يكون مَظهرا من مظاهر الحريّة العلميّة، كما أنّ التعدّد قد يكون مظهرا من مظاهر التفكّر والتطوّر والانفتاح العلميّ على الرّأي الآخر والإقرار بالخطأ من غير تصريح، ومفارقة الأشياخ والجماعة قد تكون دليلاً على الشّخصية العلميّة المستقلّة الّتي تأبى التقليد الأعمى.

فعناصر التّأسيس العلمي لدى هذا العقل وما ينتجه من تقديرات علمية وطرائق في الاستنباط، مَرَدُها إلى مُحدّدات من التوصيفات المعرفيّة الّتي يتميّز بها حقل عن آخر، وهذا دليلٌ على أنّ العقل النّحوي كان عارفا بطبيعة العمل اللّغوي من خلال تأمّلاتهِ في ظواهر اللّغة وأنظمتها، وما ينجمُ عن العلاقات التركيبية من أثر إعرابي سببه قرائن لفظية وأخرى معنويّة، تُحدِث هي الأخرى مُؤثرات في بنية اللّغة العامّة، وهذا ما امتازَ به العقل النّحوي العربيّ في منظومته المعرفيّة ، لأنّه مِنَ المعلوم أنّ البِداية الفعلية لتعاطي أيّ نوع من الممارسة المعرفية في مُحيط ما، أيّا كانت بنيته الاجتماعيّة الّتي تتحكّم في مقولاته العامة ، لا بُدّ أن تسبقها مرحلة قبلية تتمثّل لمعطياتٍ تُراثية (تَكوينيّة) في سياقٍ حاضرٍ يعمل على مُقاربة هذه المعطيات القارّة في مرحلتها الأولى ، لبناء أولى الدّلالات وتحويلها من حقيقة غائبة إلى حقيقة حاضرة، عبر مسالك عقلية غايتها بناء أنموذج مُحدّد تحكمه منظومة معرفيّة مُتّسقة المعايير في الوصف والتحليل والاستنباط، و إنّ تعامل العقل النّحوي معَ الموجُود اللّغوي آنذاك، برؤية خاصّة لمقوّمات الكلام بشكل مُتوالٍ منتظم، وقدرته في تناول البنية العامّة لجهازِ التّخاطب بوصفها مُدركا في صورته الإنجازية وفقا لأطر منهجيّة معيّنة، تفرضها في المقام نفسه ذاكرة ثقافية مُكتسبة " الثقافة الإسلامية " في مقام علميّ مخصّص يكمن في مُساءلة الموجود اللغوي "المُدوّنة المسموعة مْن كلام العرب الفصيح "، مَكَّنَهُ من رسم أفق معرفيّ يرصد مسيرة الظاهرة اللغوية عبر أنساق استنباطية مُتمايزة انتقلت من الوصفي والحسيّ المُدرك " المادّة الصّوتية " إلى العقلي الحسابي، في الكشف عن الأنماط المتحرّكة والمتغايرة داخل نظامٍ لسانيّ يُحدّده نسقٌ رياضيّ محض ، وبهذا يُمكن القول إنّ العقل النّحوي استطاعَ أن يحوّل الدّرس اللّغوي مِنَ الوصف إلى التحليل ومن دراسة الناتج إلى دراسة المنتوج، ومن كَوْنِ اللّغة قوالب ومعايير إلى مجموعة أساليب حيوية في فهمِ الإبداع العربيّ الإسلامي .

4. مِن مظاهر قصور العقل النّحوي:

يؤكد الدّكتور حسن خميس الملخ أنّ قصور العقل النّحوي لا يعني جموده أو تخلّفه أو عجزه عن القيام بما أوكل إليه من مَهمّات، أو عدم صلاحيته للاستمرار في عصر اللّسانيات؛ إذ القصور مهما اختلفت مظاهره دليل ناصع على ظاهرة التّفاوت في الإدراك العقليّ، أو الإدارة الصّحيحة الواعية للعقل النّحوي، أو الاثنين معا كما هُو حال العقل النّحوي العربي، والعروبة هُنا عروبة نَحْوٍ لا عروبة دم بين النّحاة، فمن نِعَمِ الله على العربيّة أن هيّأ لها من غير أبنائها في الدّم من يعملُ فيها ولها باسم الإسلام، حتّى باتَ النّحاة المميّزون من غير الأصول العربيّة أكثر من النّحاة ذوي الأصول العربيّة[8]، بل يمكن عزو هذا القصور إلى بعض التصوّرات المختلفة للظّاهرة الواحدة، إذ هذه الأخيرة ليست أجنبية عن خصوصية هذا العقل أو مستجلبة من بيئة أخرى، بل هي من الحادث اللّساني داخل البيئة العربيّة، في زمان ومكان مُعيّنينِ، واختلاف الظّواهر التركيبيّة جعل مُنتج المعرفة النّحوية يقدّم اقتراحات

وتصوّرات تفرضها عليه خلفيته المعرفيّة (المذهب البصري/ المذهب الكوفي) وانتماؤه العلميّ في معالجة الظواهر واستنباط القواعد منها، عبر ضبط منطقي ودراسة تنتظم فيها الصّياغة المعرفيّة للمفاهيم، يتمهّر فيها العقل النّحوي في إدراك الأنماط والانتظامات النّسقية الّتي هيّأت هذه الطّبيعة اللّسانية، ومن جملة مظاهر قصور العقل النّحوي عدم الاتّفاق على مدلول بعض المصطلحات التّأسيسيّة، ومِنَ المعلوم أنّ المصطلح ضرورة معرفيّة ومنهجيّة في تأسيس أيّ علم لأنّها مفاتيحه الّتي تفكّ مستغلقاته وتوضّح مقاصده وتُقرّب إلى الأذهان عباراته، حيث إنّ صناعةَ المُصطلح بالمفهوم العلمي وما تتطلّبه هذه العملية من إجراءات ذات أبعاد معرفية مُتّصلة بالسّياق المفاهيمي، كون هذا الأخير(أي؛ المفهوم) يُعدّ صورة ذهنيّة يُنشئها العقل وتشتركُ فيها سمات مميّزة تمتلك الخصائص نفسها، ولكي يتحدّد في عالم التّواصل لا بدّ له من تأطير لغويّ ومعرفيّ يَسِمُه بِدَالِ (الاصطلاح)، لذا فإنّ المُصطلح في أوّل صناعته يُشكّل رمزا لغوياً يستعين بهِ الباحث للتعبيرِ عن مفهوم أو معنى معيّن، يختصر عددا من الملاحظات ، فإنّهُ من المنطقيّ أن يتعيّن على واضعِ المصطلح معرفة الطّابع التّنميطي، الّذي يربط هذه المصطلحات بحقلها العلمي، وعادة ما يُقصد بالمصطلح النحويّ ذلك " المُصطلح النّاتج عن اتّفاق النّحاة على استعمال ألفاظ فنيّة مُعيّنة في التّعبير عن الأفكارِ، والمعاني النحوية"[9]، وما دام النحو يعدّ صناعة وآلةً عقلية حدّها العلم بمقاييس مُستنبطة من استقراء كلام العرب، فهذا يعني أنّه ينحو منحى العلميّة، ومفاتيح العلوم مُصطلحاتها ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميّز كلّ واحد منها عمّا سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية [10]، ولعلّ من مظاهر قصور العقل النّحوي في جانب (المصطلح) عدم اتّفاقه على مدلول بعض المصطلحات التّأسيسيّة وهذا راجع إلى مبدأ عدم التنفيذ حسب رؤية المِلْخ؛ نظرا للطّبيعة المرْحليّة الّتي كان يمرّ بها النّحو آنذاك وهي المرحلة التّعليميّة (التّلقينيّة الشّفاهية) الّتي قطعت شوطا زمنيّا من النّجاح في تعليم النّحو من غير تقييد دلالة مصطلحاته، فصارت المصطلحات التأسيسيّة مثل العامل والإعراب مثلا مفهومات عرفيّة، لكن عدم تحرير مدلولهما وضبط عبارتهما التصوريّة، أدّى إلى أزمة منهجيّة في النّحو العربي، وهُو ما أسفر على ظهور مسائل خلافية بعد ذلك في ضبط حدود ومفهوم المصطلح الواحد والّذي بات قَلِقا مُضطربا في أعمال النّحاة، سببه وقوع الخلط في مدلول المصطلح والقصور في ضبط مسالكه وأنساقه.

ومن أهمّ مظاهر قصور العقل النحويّ أيضا حسب حسن الملخ (مُعضلة لغة الشّعر)، ومعلوم أنّ لُغَةَ الشّعر كانت في كثير من الأحيان لا تخضع لضوابط اللّغويين وأقيستِهم، ووصفوا؛ أي اللّغويين هذه الظّواهر اللّغوية المحدَثة بالضّرورات في استعمال القدماء أو الأخطاء كما هُو في توصيف شعر المحدثين، وأوّل شيء كان يهمّ النّحوي في استقراء لغة الشّعر هو توثيقها والتأكّد من صحّة نقلها وفصاحتها ، وذلك بالاعتماد على الأعراب الفصحاء والرّواة الثّقات عن الأعراب، وهذه المعضلة بالنّسبة للعقل النّحوي وهو يعالج نصوص العربيّة بغرض التّقعيد

والتّقنين متوقّفة في إصدار الأحكام المبنيّة على روايات متعدّدة لكلمة ما تعرّضت إلى تغيير إعرابي، تجعل هذا العقل عويصًا متردّدا في تخريجها وبين يديهِ روايات متغيّرة.

5. العقل النّحوي ومأزق الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف:

ممّا لا رْيبَ فيه ، أنّ فصاحةَ النّبيّ صلى الله عليه وسلّم ، لا تُضاهيها فصاحة، فهو أفْصَحُ من نطقَ بالضّاد لفظا وأقْوَمُ مَعْنىً، وأبْيَنُهم كلاما وأعلاهُم بلاغةً، مُنزَّها عَنِ اللّحنِ والعُجمَةِ، ، وممّا هُو معلوم، أنّ الحديث النّبوي يُمثّل المصدر الثّاني مِن مصادِر التّشريع، وهُوَ المهْيَعُ والمنهج الّذي دأب عليهِ علماءُ الشّريعةِ في الاستنباطِ والاستِدلال، وهُوَ حَرِيٌّ بِأن يُسْتَدَلّ بهِ في استنباط الأحكامِ النّحويةِ وتَقْريرها، غيْرَ أنّ ما وقفنا عليْهِ والدّارِسُونَ قبلنا، في مسألةِ الاستِشهادِ بالحديثِ النّبوي في عصر الاحتِجاج؛ أنّ الحديث النّبويّ كانَ أقلّ المصادر اللّغوية في مجال الاستشهاد، وقد دار خِلافٌ في قضيةِ الاستِشهادِ به، نظرا لعامل التّحريف الّذي مسَّ لفظه الشّريف وكذا تأخّر تدوينه وما طرأ عليه من أحاديث موضوعة وأخرى رُوِيت بالمعنى، وموقف الدّكتور حسن الملخ وهو يفكّك العقل النّحوي في هذه الجزئية تصريحه بأنّ الحديث النّبوي ليس حجّة في النّحو والصّرف، ومردّه في ذلك أنّ الحديث النّبوي الشّريف يعدّ مادّة لغويّة كسائر الرّكام اللّغوي، وهو حجّة مُطلقة في الدّلالة اللّغوية لا الدّلالة النّحوية، لأنّ العقل النّحوي يهمّه اللّفظ لا المعنى، ولو افترضنا أنّ النّحاة بنوا أحكامهم على أحاديث وقع فيها التدليس في موضع الشّاهد، لكانت قوانينهم الّتي أقرّوها كلّها مجانبة للصّواب ، وما تسرّب إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، فعدم الاحتجاج بالحديث من منظور العقل النّحوي، هو من باب سدّ الذرائع وحفظ مقاصد النّحو.

6. العقل النّحوي واللّسانيات المعاصرة؛ التفاعل وسبل الارتقاء:

ما نرومه في هذا العقد المعرفيّ الّذي نقيمه بين النّحو واللّسانيات، وفق مقاربة معرفيّة تحترم خصوصيّة الأنحاء اللّغوية، هو بناءِ نموذج لسانيّ لغويّ عربيّ يضطلعُ بوصف اللّغة العربيّة انطلاقا من النّحو العربيّ الأصيل ودمج أطروحاته ومسائله الأصول في المقولات اللّسانية الحديثة، مع الإبقاء على هويّة البحث النّحوي العربي القديم وكيانه بوصفه نظريّة لسانية ذات خصائص متميّزة، تُقدّم هي الأخرى خطابا علميّا حَوْلَ اللّغة وأشكالِ دلالتها، وليست عالما مُنغلقا بتاريخيّته منقطعة عن الفكر الألسنيّ الحديث، وفي هذا المقام نؤكد على ضرورة القراءة الواعية للمدوّنة النّحوية ورصد مقاصدها العلميّة دون تجاوزها، لأنّ الأنحاء اللّسانية الحديثة والمعاصرة ما هي إلا امتداد لهذا الخطاب النّحوي في تعامله مع الظّاهرة اللّغوية، مادامَ الأمر يرتبط بجوهر التّفكير في مسألة اللّغة بوصفها ظاهرة إنسانية في المقام الأوّل، كما يُشترط منهجيّا عدم الوقوع في فخّ الإسقاط الّذي تشهده النظريّات اللّغوية الآن، (تقويلُ النّص ما لم يقل) وهو خطأ معرفيّ لا يمتّ للمعرفة الموضوعيّة بصلة، تكاد تكون أسبابه عاطفية واهية، هوسها الوحيد شهوة الأسبقيّة التّاريخيّة، ومن ضمن المشاريع العربيّة الرّائدة في هذا المجال في أفقه الواسع (اللّسانيات العربيّة) ما أبدع فيه عبد الرّحمن الحاج صالح رحمه الله في نظريّاته وانفراداته في تعامله مع مدوّنة

النّحاة وكيفية استثمارها في حلّ المشاكل اللّغوية، دون أن نغفل مجهودات أحمد المتوكّل في مشروعه الوظيفي الّذي يُعد مشروعا لسانيا معرفيّا، أقام فيه قراءة منهجيّة في نصوص النّحاة القدامى وفق منهجيّة قائمة على الموضوعيّة ودقّة في التّحليل، وما توصّل إليه سيمون دك إذ مكّنته من وضع نظريّة عالميّة قدّمت مقترحا إجرائيا، يعالج ظواهر اللّغة كونها أداة للتّواصل والتّخاطب بصفة عامة.

7. خاتمة:

لقد مكّننا البحث في نظريّة العقل النّحوي عند الدّكتور حسن خميس الملخ، من خلال تصوّره للظّواهر اللّغوية، وتحديد أشكالها وتقنينها والتّقعيد لها، إلى هذه الاستنتاجات الآتية:

- يعدّ العقل النحويّ عقلا عربيّا خالصا مُنتجا للمعرفة، تتأسّس قاعدته على منهج علميّ خاصّ في النّظر إلى عوالم اللّغة وأنظمة الدّوال، بآليات مضبوطة ومقصدّيات محدّدة، خصوصا في أبعاده ذات المنطق الرّياضي أثناء تحليله للظّواهر التّركيبيّة في اللّغة العربيّة إجراءً ووصفا وتقعيدًا، أَمْكَنَهُ من تحديد خصائصها بل وتقويم كفايتها المفهوميّة.
- إنّ اقتراحنا لمقاربة لسانية بين النّحو العربيّ القديم ومُعطيات الأنحاء اللّسانية الحديثة والمعاصرة، لم نَنْوِ بها إقامة نحو بديلٍ، بل أردنا من خلالها تفعيل الجهاز المفاهيمي والإجرائي لهذا العقل النّحوي، وذلك بتحيين منظومته النّظرية (الأبواب الفروع) ، واستثمارها على نحوٍ تفاعليّ مع هذه المعطيات اللّسانية بنماذجها المنهجيّة، لجعلها قادرة على وصف اللّغة، ومُعالجتها على نحو علميّ لرصدِ مختلف الظّواهر اللّسانية المتعلّقة بهذه الآلة المسؤولة عن التّمظهرات اللّغوية.
- إنّ عمل الدّكتور حسن خميس الملخ من خلال تفكيكه للعقل النّحوي يسمو إلى هدف أرقى يقرّر فيه إذا نحن أردنا أن ندخل بعربيّتنا ونحونا المستقبل، فعلينا أن نُحاول البحث عن هيكل تنظيريّ جديد، قد لا يكون بعيدًا كلّ البُعد عن الموروث، لكنّه يجب أن يكون ابنا شرعيّا لأعمال نحاة العربيّة في مظانّهم المعروفة.

8. الهوامش:

[1]: حسن خميس الملخ: عالم لغويّ ونحويّ صاحب أراء ونظرات مهمّة في هذا المجال، من أهمّ كتبه نظريّة الأصل والفرع.

[2]: حسن خميس الملخ، العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2018، ص: 160.

[3]: العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، ص: 164.

[4]: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2011، ص:129.

[5]:سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار التاريخ، بيروت، دط، دت، 13/1.

[6]: مخلوف بلعلام، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، الجزائر، ط1، 2012، ص:249.

[7]: عبد السلام المسدي، مباحث في اللّسانيات التأسيسيّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص:10.

[8]: العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، ص: 164.

[9]:لحسن بلبشير، التركيب وعلاقته بالنّحو، مجلة المصطلح، جامعة تلمسان، العدد:01، 2002،،ص:215.

[10]: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2009، ص: 52.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1:حسن خميس الملخ، العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2018.

2:سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار التاريخ، بيروت، دط،دت.

3:عبد السلام المسدي، مباحث في اللّسانيات التأسيسيّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010.

4:عبد السلام المسدي، التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2009.

5:محمد خير الحلواني،، أصول النّحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2011.

6:مخلوف بلعلام، مبادئ في أصول النّحو، دار الأمل، الجزائر، ط1، 2012.

المقالات:

1: لحسن بلبشير، التّركيب وعلاقته بالنّحو، مجلة المصطلح، جامعة تلمسان، العدد:01، 2002.